إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية

1- نحن، ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجتمعون في تونس في الدورة الثامنة والعشرين للجنة، نلتزم بالعدالة الاجتماعية كقيمة جوهرية في الثقافة العربية والإسلامية، وركناً أساسياً لبناء مجتمعات آمنة ومتلاحمة ومزدهرة.

2- نسعى للعمل على تحقيق المساواة والإنصاف في بلداننا، وعلى مكافحة الفقر، وعلى تحقيق استدامة التنمية، وعلى بناء الشراكات من أجل التنمية، وهي مبادئ كرستها الصكوك والمواثيق الدولية.

3- ونسجل بكل اهتمام التحديات الجسيمة التي تواجهها منطقتنا العربية في مختلف مجالات التنمية الإنسانية. ونؤكد على أهمية مجابهة تهديدات المساس بالتلاحم الاجتماعي وتحديات ندرة المياه وشحها، وانعدام الأمن المائي والغذائي، والتلوّث البيئي وتغيّر المناخ، وتراكم الديون على الدول العربية الفقيرة، وهي عوامل تعوق الجهود المبذولة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

4- ويؤلمنا ما تشهده المنطقة من صراعات متأججة، توقع خسائر جسيمة في الأرواح ومصادر الرزق، والموارد، ومن توترات طائفية ومذهبية تقع آثارها المدمرة على شرائح كبيرة من المجتمع وتقوّض أسس التلاحم الاجتماعي.

5- ندين بشدة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المدنيين الفلسطينيين وعلى البنية التحتية، وآخرها الهجوم على غزة في تموز/يوليو وآب/أغسطس 2014. ونقرّ بأن الاحتلال الإسرائيلي وما يعتمده من سياسات وممارسات التمييز والفصل العنصري والاستمرار في سياسات الاستيطان وتهويد القدس الشرقية، هو انتهاك صارخ لحقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ولحقوق السوريين في الجولان المحتل.

6- نستنكر تصاعد النداءات العنصرية الداعية إلى إحياء مفهوم النقاء الديني للدول، ولا سيما من الحكومة الإسرائيلية والجماعات المتطرفة الطارئة على المنطقة، وفي هذا المفهوم انتهاك جسيم لأبسط حقوق الإنسان في المساواة والتحرر والعيش في منأى عن التمييز.

7- وندين بشدة موجات الإرهاب الشرسة التي تتعرض لها مجتمعاتنا فتقوّض فرصها في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية بما تمثله من تهديد لمواردها ومقدّراتها، وتبديد لمكتسباتها التنموية التي أنجزتها شعوب وحكومات المنطقة على مدار عقود متتالية. ندعو الهيئات والمنظمات في المنطقة لدراسة مخاطر كل أوجه الحصار الاقتصادي وتبييض الأموال وعلاقته بتمويل الارهاب والمساعدة في اقتراح التدابير الكفيلة بالحد من هذه المخاطر التي تهدد التنمية والأمن والسلم الاجتماعيين.

8- ونجدد تأكيدنا على أن العدالة الاجتماعية هي شرط أساسي لتحقيق السلام، والأمن، والتماسك الاجتماعي، وأن السلام والأمن والتماسك الاجتماعي تشكل بدورها دعائم صلبة للعدالة الاجتماعية.

9- ونذكّر بقرار اللجنة 304 (د-27) المؤرخ 12 أيار/مايو 2012، بشأن دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، وقد تضمن دعوة للدول الأعضاء إلى تكثيف جهودها من أجل ترسيخ مفهوم العدالة الاجتماعية في استراتيجيات التنمية المستدامة، ومعالجة متطلبات جميع الفئات في المجتمع.

10- ونشير إلى خطة عمل جامعة الدول العربية للفترة 2012-2016[1]، وإلى إعلان عمّان حول أولويات المنطقة العربية في التنمية الشاملة والمستدامة لما بعد عام 2015[2]، وما فيهما من تأكيد على الرابط بين التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية في المنطقة.

11- ونشيد بالجهود المبذولة والتقدم المحرز في التصديق على المعاهدات والصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي المشاركة في قيادة عملية التحضير لخطة التنمية لما بعد عام 2015.

12- ونؤكد التزام الدول العربية بتنمية الشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة، ونؤكد على ضرورة تخطي العقبات القائمة أمام تمكينهم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ونؤكد أهمية الاستفادة من طاقات المسنين وإفساح المجال أمامهم للمساهمة في عملية التنمية.

13- نؤكد أيضاً أهمية الدور الذي تؤديه السياسات الاقتصادية الفعالة في تحقيق هدفي العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة للجميع، بما يكفل الحد من التفاوت بين الفئات الاجتماعية داخل البلد الواحد.

14- نسعى إلى اتخاذ التدابير اللازمة للحد من البطالة دون تمييز، لاستحداث فرص العمل؛ وتنمية قطاعات الإنتاج؛ وتحقيق المواءمة ما بين برامج التعليم وسوق العمل؛ وتحسين أنظمة الحوكمة الاقتصادية.

15- نؤكد على ضرورة اعتماد سياسات، ووضع آليات لمقاومة العنف ضد المرأة، واتخاذ تدابير لدعم مشاركتها بالفعالية المطلوبة في اتخاذ القرار.

16- نعمل على وضع استراتيجيات لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية دون إقصاء أو تمييز، لتلبية متطلبات مختلف الفئات السكانية.

17- نقر بأهمية تعزيز مؤسسات المجتمع المدني وجميع الفاعلين في صياغة سياسات التنمية الاجتماعية وبالأخص الحماية الاجتماعية، وتنفيذها، ومتابعتها وتقييمها.

18- ندعم الحق في الصحة وفي التعليم، دون إقصاء وتمييز، المنصوص عليهما في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لتمكين الأفراد.

19- نؤكد الحاجة الملحة إلى اعتماد سياسات لحفظ الموارد الطبيعية المتضائلة، وإدارتها بنهج يكفل حماية البيئة ويضمن العدالة للأجيال المقبلة.

20- نؤكد العزم على تعزيز حس المواطنة المسؤولة والحرص على مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار.

([1]) انبثقت الخطة الخمسية عن الاجتماع المواضيعي الثاني لوزراء الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية، الذي عُقد في القاهرة في 28 أيار/مايو 2012.

([2]) أقره وزراء الشؤون الاجتماعية كوثيقة ختامية للمؤتمر حول أولويات المنطقة العربية في التنمية الشاملة والمستدامة لما بعد عام 2015، عمَّان، 11 أيار/مايو 2014.

21- وفي هذا السياق، نطلب إلى الأمانة التنفيذية للجنة:

(أ) دمج موضوع العدالة الاجتماعية بجميع أبعاده في الإعداد لخطة التنمية لما بعد عام 2015، وأهداف التنمية المستدامة، وبلورة آليات واضحة للتنفيذ والرصد تضمن تحقيق هذه الأهداف على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، وفقاً للإمكانات المتاحة لكل دولة عضو؛

(ب) بناء قدرات الدول الأعضاء على وضع السياسات في جميع المحاور ذات العلاقة بما فيها أنشطة التدريب وورش العمل وكذلك إجراء البحوث وتنفيذ الأنشطة المعيارية، وإعداد دراسات تتناول مواضيع العدالة، والفقر، وعدم المساواة، والحماية الاجتماعية، والاحتواء الاجتماعي، وتمكين المرأة، وإدارة الموارد الطبيعية، ودعم الطاقة المتجددة، والحصول على التكنولوجيا، ومفهوم الحوكمة الرشيدة، وكذلك السياسات التجارية ودورها في تحقيق التنمية؛

(ج) تقديم الخدمات الاستشارية والدعم الفني إلى الدول الأعضاء في وضع سياسات ناجعة لتعزيز التلاحم الاجتماعي، والتصدي لتحديات تنمية الشباب والمرأة، ودعم تمكين المرأة والشباب من المشاركة في صنع القرارات؛

(د) رصد واقع الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وتتبّع تداعياته على ضوء التطورات الإقليمية والدولية، وتحليل آثاره المعوّقة لتحقيق العدالة، بجميع أبعادها في فلسطين وفي المنطقة بأسرها، لمساندة الجهود الحقوقية والقانونية لإدانة الاحتلال الإسرائيلي ودعم جهود الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه؛

(هـ) بلورة أداة لرصد التقدم نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية وقياسه، وبناء قدرات الدول والأجهزة الإحصائية الوطنية على جمع المؤشرات الموحدة، وتكوينها، وتحليلها، ونشرها.

22- من تونس، نجدد التزامنا من أجل العدالة الاجتماعية لشعوبنا، رؤية وطريقاً إلى مستقبل يشرق كرامة وعزة وازدهاراً.

الجلسة العامة الثامنة
18 أيلول/سبتمبر 2014